مثمر

والشراكة الاقتصادية

بالقول: المانيا هي احدى اهم الدول المانحة لليمن منذ امد طويل وبرنامجها التنموي خلال السنوات الماضية كان له تأثير ايجابي ساعد في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الى الامام.

ويضيف صوفان: ان لالمانيا موقفاً متميزاً وواضحاً تجاه موضوع الوحدة اليمنية والتحديات التي واجهتها واهمها ازمة الانفصال في عام ١٩٩٤م والموقف الالماني كان تعبيرا صادقاً لرؤية وحدوية والتي عكستها الوحدتان الالمانية واليمنية.

ويمضي الاخ نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي في اشارته الى التعاون اليمني الالماني بالقول: علاقات التنمية الاقتصادية بين البلدين بدأت بمساهمات المانية في تحسين البنية التحتية اليمنية مثل بناء مطار صنعاء وعدد من الطرقات الرئيسية بين المدن والتي لعبت دورا حاسما في ربط اليمن ببقية العالم وبخلق الشروط للمواصلات الداخلية ايضا ساهمت المانيا في مشاريع التنمية الزراعية والتدريب المهني والصحة العامة والمياه والصرف الصحي وقدمت دعما متنوعا لهذه المشاريع من خلال العديد من المؤسسات ومن اهمها البنك الالماني لإعادة الاعمار) والمؤسسة الالمانية للتعاونKFW الفني GTZ) والمؤسسة الالمانية للتنمية DED) ومركز الترحال الدولي CIM) والهيئة الوطنية للموارد الطبيعية BGR) ومؤسسة فريد ريش ايبرت FES) والمؤسسة الالمانية للتنمية الدولية والمؤسسة الالمانية للتبادل الاكاديمي)، ويشير الى ان المانياDAAD لعبت دورا هاما في مجال التنمية البشرية في اليمن بمساهمتها في تأهيل أعداد كبيرة من الكوادر اليمنية في العديد من المجالات والذين يشكلون اساسا حيويا للتعاون بين الأمتين اليمنية والالمانية.

ويؤكد صوفان ان المشاريع التي تم تنفيذها بدعم المانى قد نتج عنها تاثيرات عظيمة في مجالات الخدمات الاساسية مثل المياه والصرف الصحي ومشاريع تنظيم الاسرة والتدريب المهني والتعليم العالي .

كما ساهمت المانيا في دعم العملية الديمقراطية ونظام اللامركزية والاصلاح في العديد من القطاعات وذلك للنجاح في الجهود المبذولة لكبح الفقر وتحسين دور المرأة في المجتمع.

ويضيف: ان التعاون اليمني الالماني سوف يمكن اليمن من المضي قدما بنجاح في مسيرة التغيير السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما ان اليمن احدى الدول الاقل نموا اقتصاديا واجتماعيا ونتيجة للتحديات الاقتصادية المفروضة عليها بسبب مصادرها الطبيعية المحدودة التي لاتتلاءم مع حجمها السكاني ونسبة نموه العالي ونتيجة للعزلة التي عانت منها خلال مئات السنين.

معبرا عن تقدير اليمن حكومة وشعبا للدعم الالماني المقدم لبلادنا، كما أن شعبنا اليمني يكن المودة والتقدير للشعب الالماني وحكومته.

٣٦ عاما من العلاقات المتميزة

من جانبه يقول السفير الالماني بصنعاء السيد فرانك ماركوس مان: انه في ١٤ يوليو ٢٠٠٥م ستكون العلاقات الدبلوماسية بين اليمن والمانيا قد بلغت ٣٦ عاما من العلاقات الثنائية المتميزة والتي تعتبر نموذجا للعلاقات بين بلد عربي وأوروبي.

مشيرا الى أن البلدين قد حققا اعادة وحدتهما في نفس السنة مما أوجد تقاربا تاريخيا سياسيا بينهما، إذ تشترك المانيا واليمن في كثير من التجارب الوحدوية والبلدان يتطابقان في وجهات النظر حول المواضيع السياسية الدولية، وينوه سعادة السفير بأن المانيا تحبذ التزام اليمن بالديمقراطية وحقوق الانسان وترحب بصورة خاصة بنجاح اليمن الملحوظ في مكافحة الارهاب ودور اليمن في ايجاد الاستقرار في منطقة مليئة بالمشاكل، ويضيف ان المانيا تشعر بالفخر كونها اهم بلد مانح ثنائي لليمن، والمانيا قد اتخذت بوضوح اهتماما بطريقة اليمن الى التنمية والاستقرار والمجتمع الديمقراطي.

التعاون التنموي

يضيف الدكتور هلموت جرو تسكرويتزر مدير مكتب التعاون الفني الالماني بصنعاء GTZ): لقد بدأ التعاون التنموي اليمني الالماني في عام ١٩٦٩م بمشاريع تتعلق بالبنية التحتية مثل تشييد مطار صنعاء وشق الطرقات مثل الطريق الذي يربط بين صنعاء وتعز، ولحقت هذه المشاريع مشاريع اخرى في مجالات الزراعة والتدريب والصحة والمياه والصرف الصحي الحضري وخدمات استشارية للوزارات الرئيسية، واليوم لدينا برنامج شامل جدا يتروح من انشطة في مجالات الحفاظ على التراث الثقافي الى انشطة في مجالات التربية والتعليم والصحة الانجابية والمياه والصرف الصحي ودعم الصناعات الصغيرة والتدريب المهني والتنمية الحضرية ودعم المساعدة الذاتية في المناطق الريفية وتطوير انظمة ادارة المعلومات من خلال استخدام الكمبيوتر ودعم مشاريع الطاقة المتجددة.

ويضيف الدكتور جرو تسكرويتز ان البرنامج التنموي مع اليمن يسهم في تنفيذه عشرات المؤسسات اليمنية الى جانب ١٠ مؤسسات المانية للتنمية للبنك الالماني للتنمية والمؤسسة الالمانية لخدمات التنمية ومركز الهجرة الدولية والمعهد الالماني للآثار والمعهد الفيدرالي لعلوم الارض والموارد الطبيعية والمؤسسة الالمانية للتبادل الاكاديمي والمؤسسة الالمانية للتدريب وبناء القدرات والمجموعة الاستشارية العسكرية والمؤسسة الالمانية للتعاون الفني بالاضافة الى هذه المؤسسات تنشط عدد من الجهات غير الحكومية في اليمن.

ويشير الدكتور جروتسكرويتز الى انه تم اختيار اليمن كواحدة من ٤٠ بلداً شريكاً رئيسياً للتعاون التنموي الالماني وكذلك كواحدة من ٤ بلدان استرشادية على مستوى العالم لبرنامج العمل الالماني لتقليص الفقر الى النصف بحلول عام ٢٠١٥م .

ولذلك فإن الهدف الاساسي للتعاون التنموي الالماني مع اليمن هو التخفيف من الفقر اعتماداً على استراتيجية التخفيف من الفقر للحكومة اليمنية، ومن الناحية القطاعية تم تحديد أربعة أولويات لتعاون المانيا مع اليمن وهي المياه والصرف الصحي الحضري والادارة المتكاملة لموارد المياه وادارة المخلفات الصلبة والتعليم الاساسي والصحة وتنظيم الاسرة والاصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وبتركيز خاص على ايجاد فرص العمل.

ويمضي الدكتور هلموث بالقول: ان معظم انشطة التعاون التنموي الالماني تمول من موازنة وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الفيدرالية الالمانية BMZ) إلا ان مكتب الخارجية الفيدرالية ووزارة الدفاع قدما ايضا مساهمات مهمة للتمويل كذلك، مقدراً اجمالي ما تم صرفه من قبل الجانب الالماني حوالي ٤٠ مليون يورو سنويا يقدم بالكامل بشكل منح مالية غير قابلة للاسترداد، حيث بلغ اجمالي التعاون المالي والفني الالماني للجمهورية اليمنية منذ عام ١٩٦٩م مبلغ ٧٨٧ مليون يورو ٦٠٪ منه جاء عبر البنك الالماني للتنمية KFW) والى ٤٠٪ الاخرى عبر المؤسسة الالمانية للتعاون الفني GTZ) ولا يشمل هذا المبلغ ما تم صرفه من قبل المنظمات المساهمة الاخرى.

كما يبلغ عدد الموظفين الاجانب لمختلف المنظمات التنموية الالمانية في اليمن حوالي ٧٥ موظفا بالاضافة الى هؤلاء يعمل اكثر من ١٥٠ يمنيا لدى مختلف هذه المنظمات في اليمن.

مشيدا بالتعاون البناء مع الشركاء اليمنيين الذين يقدمون التفاني لخدمة هذا العمل.

مقومات

تشير وثائق السفارة الالمانية الى ان التعاون التنموي الالماني يدعم التنمية الاقتصادية في اليمن بهدف المساعدة في التخفيف من الفقر حيث تركز للمساعدة على جوانب ثلاثة هي دعم موجة للجهات الحكومية المركزية كوزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وبرنامج تطوير القطاع الخاص لخلق فرص العمل، ويحتوي على مكونات التدريب الفني وتحسين الخدمات الاستشارية للمنشآت الصغيرة وتحسين خدمات التمويل للمنشآت الصغيرة ودعم موجه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والاقليمي كمشاريع في شبام حضرموت ومشروع تنمية المساعدة الذاتية والاعتماد الذاتي في المناطق الريفية ومشروع الفرص المتكافئة وتنمية المرأة.

نائب السفير الألماني لـ«الثورة الاقتصادي»:

زيارة المستشار الألماني لليمن تعكس عمق العلاقة الحميمة بين الزعيمين والشعبين الصديقين

سيتم التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون أهمها الازدواج الضريبي والحماية المتبادلة

■ د. استيفان بوخفالد

أكد الدكتور استيفان بوخفالد/ نائب سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية بصنعاء أن زيارة دولة المستشار الالماني جيرهارد شرودر الى اليمن التي من المقرر أن تبدأ يوم غد تعتبر أول زيارة على هذا المستوى الرفيع.. وتأتي تلبية للدعوة الموجهة اليه من فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أثناء زيارته لألمانيا العام الماضي وتجسيدا لعمق العلاقة الشخصية بين الزعيمين والشعبين الصديقين حيث سيتم خلال هذه الزيارة التوقيع على عدد من الاتفاقيات أهمها مايتعلق بالازدواج الضريبي والحماية المتبادلة للاستثمارات بين البلدين الصديقين.

وأشار من خلال هذا الحوار الذي أجرته «الثورة الاقتصادي » معه الى تعرف رجال الاعمال الالمان المرافقين لدولة المستشار الالماني على عدد من فرص الاستثمار في اليمن خصوصا بعد أن حققت اليمن خطوات ايجابية وصائبة في مجالات الاصلاحات الاقتصادية الشاملة بالاضافة الى عدد من قضايا التعاون الثنائي التي سيتم بحثها خلال الزيارة لما من شأنه تعميق العلاقات الاقتصادية ودعم حوار الحضارات وغيرها من القضايا التي تهم البلدين الصديقين.

حوار/ محمد دماج

علاقة حميمة

● تعتبر زيارة المستشار الالماني جيرهارد شرودر أول زيارة على هذا المستوى.. ماهو تقييمكم للعلاقات اليمنية الالمانية؟

– تعتبر زيارة دولة المستشار الالماني أول زيارة على هذا المستوى الرفيع لمستشار ألماني يزور اليمن، وتاتي تلبية لدعوة من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح اثناء زيارته لألمانيا في شهر نوفمبر من العام الماضي.

حيث تجسد هذه الزيارة عمق العلاقة الشخصية الحميمة بين فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ودولة المستشار الالماني والشعبين الصديقين اللذين تربطهما علاقة صداقة قوية منذ زمن طويل.

يؤكد ذلك ترابط وتزامن الاحداث التاريخية أبرزها إعادة تحقيق وحدة البلدين الصديقين في فترة متقاربة جدا.

أكبر الدول المانحة

● وكيف عكست نفسها على تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين؟

– كما هو معروف أن ألمانيا ومنذ قرابة ٣٥ عاما تدعم اليمن بشكل قوي، أي منذ عام ١٩٦٩م، واليمن تعتبر واحدة من نقاط الارتكاز لمحور التعاون الثنائي بين المانيا وباقي البلدين وخلال فترة تعاوننا قدمت المانيا لليمن دعما قدر بـ ٥٤٠ مليون دولار في الجانب المالي، بالاضافة الى ٣٨٠ مليون دولار في الجانب الفني، حيث يصل حجم كل ذلك الى حوالي ٩٢٠ مليون دولار.

وبالتالي فإن المانيا تعتبر من اكبر الدول المانحة لليمن.

● ماهي المجالات التي يتم التركيز عليها؟

– نركز من خلال التعاون التنموي الثنائي على اربعة مجالات هي المياه والتعليم الاساسي والصحة بالاضافة الى الاصلاحات الاقتصادية.

توقيع اتفاقيات

● ماهي الاتفاقيات التي سيتم التوقيع عليها أثناء الزيارة؟

– تمكنا بعد سنوات من العمل والمباحثات بين الجانبين ان ننجز على الاقل- مبدئيا- اتفاقيتين من اتفاقية التعاون الثنائي احداهما تخص تجنب الازدواج الضريبي في مجال الطيران والاخرى دعم الاستثمارات «الحماية المتبادلة للاستثمارات في البلدين» وهاتان الاتفاقيتان سيتم التوقيع عليهما خلال زيارة دولة المستشار الالماني . بالاضافة الى هذه الاتفاقيات الحكومية الرسمية سيتم التوقيع على اتفاقيتين هامتين في الجانب الاقتصادي بحضور فخامة رئيس الجمهورية اليمنية ودولة المستشار الالماني، الأولى بين شركة سيمنس والمؤسسة العامة للكهرباء لإنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية تعمل بالغاز في مارب . يقدر قيمة ذلك بحوالي ١٥٩ مليون دولار، ونأمل ان نتمكن من توقيع مذكرة تفاهم في ما يتعلق بالمرحلة الثانية من المشروع، بحيث تتمكن شركة سيمنس من استكمال مهام المرحلة الثانية من المشروع، ومبدئياً هذا الامر يتعلق بمدى استعداد شركة سيمنس، والاتفاقية الثانية سيتم التوقيع عليها بين إحدى الشركات الالمانية «لورسن» ووزارة الدفاع اليمنية، تقوم الشركة بموجبها بتوريد عشرة قوارب متخصصة بحفر السواحل بقيمة حوالي ١٠٠ مليون دولار، هاتان الاتفاقيتان الحكوميتان أصبح من المؤكد التوقيع عليهما والامل كبير ان يتم توقيع اتفاقية ثالثة مع شركة «هوزبتاليا» التي تعنى بالتجهيزات الطبية لتجهيز المستشفى العسكري بصنعاء بوحدة جراحة حديثة بقيمة حوالي ٢٧ مليون يورو.

الوفد المرافق

● كم عدد رجال الاعمال الذين سيرافقون المستشار؟

– سيكون لكل بلد يزورها ما بين ٢٥ إلى ٣٠ شخصاً منهم ١٤ ثابتون بالإضافة إلى ما بين ١٠-١٥ لكل بلد يزورها، فمثلاً الشخصيات المضافة التي هي ما بين ١٠-١٥ شخصاً قد يرافقون دولة المستشار أثناء زيارته لبلد معين فقط ويأتي آخرون يرافقونه إلى دولة أخرى بحيث يصل عدد المرافقين لزيارته لبلد واحد ما بين ٢٥-٣٠ مرافقاً فقط. فدولة المستشار لن يرافقه أي وزير وإنما وكلاء وزارات- بدرجة أو صلاحية نائب وزير- مثل مدير مكتب الإعلام ووكيل وزارة الخارجية ووكيل وزارة الاقتصاد والعمل بالإضافة إلى عدد كبير من القيادات الإدارية في الحكومة الألمانية وأعضاء من البرلمان كل منهم يمثل كتلة برلمانية في البرلمان الألماني.

● ما هي برأيكم الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين الألمان في اليمن؟

– اعتقد أن المجالين الهامين اللذين يمكن التركيز عليهما في اليمن هما السياحة والأسماك بالإضافة إلى الاستثمار في مجال الغاز المسال وتصديره لأنه- مستقبلاً- قد يغطي العجز الذي قد ينجم عن نضوب الثروة النفطية.

قرارات وخطوات صائبة

● ما هو تقييمكم للاصلاحات اليمنية الشاملة؟ وما هو دور المانحين لتعزيز ذلك؟

– اليمن خطت خطوات ايجابية جيدة جداً خلال السنوات الماضية، وفي بداية العام الحالي اتخذت قرارات نعتبرها صائبة وجيدة خاصة فيما يتعلق بالموازنة والإصلاحات الاقتصادية، وبرأيي أن ذلك يمثل قرارات جيدة ومفيدة، بيد أنه من المهم جداً أن يتم تطبيق هذه القرارات على أرض الواقع.. وباعتقادي أن الاقتصاد الألماني يتابع كل التطورات الحاصلة باليمن، ومعروف أن الاعدادات القانونية للاستثمار تعتبر جيدة وبالطبع الأمر يتعلق بالتعاون مع القطاع الخاص والإصلاحات في القطاع العام التي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً خاصة إذا ما طبقت هذه الإصلاحات سيكون لها الدور الكبير لتجاوز العديد من الاشكاليات والعراقيل.

فكثير من صانعي القرار باليمن أصبح الأمر لديهم واضحاً خاصة فيما يتعلق بقضية المياه التي ستصبح مستقبلاً من المشاكل الكبيرة.. وما ينطبق على المياه ينطبق على التعليم كمثال لقضايا أخرى.. يفترض أن يمارس ضغط إيجابي كبير لإحداث تقدم في هذا الجانب، وإذا تم تجاوز هذه التحديات سيعطي المانحين حافزاً لمواصلة الدعم لليمن.

لقاءات بين رجال الأعمال

● وماذا عن ترتيب لقاءات بين رجال الأعمال اليمنيين والألمان؟

– نحن نرتب للقاءات بين الجانبين لأنه مهم تعميق العلاقة بين الجانبين ،بالإضافة إلى ترتيب لقاءين بين وزير الصناعة والتجارة ورجال الأعمال الألمان من الجانب الرسمي، ورتبنا مع الغرفة التجارية فعالية للجانبين سيتعرف من خلالها رجال الأعمال الألمان على واقع الحال في اليمن، وفرص الاستثمارات المتاحة، وشروط الاستثمار وغيرها.

تعميق العلاقات الاقتصادية

● كيف يمكن توضيح أن الجوانب الاقتصادية تمثل أحد أهم أهداف جولة المستشار الألماني في منطقة الخليج العربي؟

– ذلك يمثل الهدف الثاني من هذه الجولة وهو تعميق وتكثيف العلاقات الاقتصادية، لأن حجم المشاريع المستقبلية أو قيد الإنهاء والتي سيتم التوقيع على اتفاقيات اقتصادية بشأنها تقدر قيمتها بحوالي ٤ مليارات يورو. ويرافق دولة المستشار عدد لا بأس به من المسؤولين القياديين أصحاب القرار في الجوانب الاقتصادية، لأنه حينما علموا بزيارة دولة المستشار الألماني تقدم حوالي ٢٠٠ شخص من القيادات الاقتصادية بطلب مرافقته. وذلك بحد ذاته يبين حجم الأهمية التي يوليها الاقتصاديون الألمان بالعلاقات الاقتصادية مع العالم العربي، بيد أنه لكثرة المرافقين من رجال الصحافة والبرلمان وقيادات من الحكومة وأشخاص آخرين تعذرت مشاركة الكثير منهم.

دعم حوار الحضارات

● معروف عن المستشار الألماني اهتمامه بدعم حوار الحضارات.. فما هو الدور الذي يقوم به خلال جولته الحالية؟

– تقوية ودعم حوار الحضارات يمثل هدفاً رئيسياً لهذه الجولة في الجزيرة العربية. لأن ذلك يتضمن تعميق تقوية العلاقات الإنسانية بين الشعوب، بالإضافة إلى تقوية وتدعيم قضية التفاهم المتبادل بين الشعوب. لأن عالمنا اليوم أصبح يسمى بعالم العولمة. وهناك سوء فهم كبير سببه عدم فهم ثقافة الآخر. وبطبيعة الحال المستشار الألماني يهدف إلى الالتقاء بممثلي المجتمع المدني إلى جانب لقاءاته الرسمية للإطلاع من خلالهم على طبيعة أنماط حياتهم والعلاقات الاجتماعية، وعلاقاتهم مع حكوماتهم، ووجهة نظرهم حيال تنمية بلدانهم ونقل هذه الصورة إلى أوروبا، فمثلاً من أسباب سوء الفهم السائد في أوروبا نظرتهم إلى العالم العربي والإسلامي على أنهم ارهابيون، ولذلك من المفيد جداً أن يتعرف الناس في أوروبا على واقع العالم العربي والإسلامي وأن لا تعمم مثل هذه الصور بأن الكل ارهابيون، وهذه النظرة غير موجودة في ألمانيا لأنهم لا يطلقون التعميم على الجميع.

● ما رأيكم بوضع قضايا الديمقراطية والحريات العامة بالمنطقة عموماً؟

– في هذا الإطار أستطيع القول إن مثل هذه المواضيع يتم متابعتها ومراقبتها بشكل دقيق. وأعتقد أن مثل هذه القضايا ستتم مناقشتها أثناء زيارة دولة المستشار الألماني أيضاً.

اليمن حققت خطوات إيجابية نحو الاصلاحات الاقتصادية.. وتجاوز التحديات يحفز المانحين على مواصلة الدعم

لقاءات بين رجال أعمال البلدين للتعرف على فرص الاستثمار المتاحة دعم حوار الحضارات وتعميق العلاقات الاقتصادية أهم أهداف زيارة المستشار الألماني للمنطقة

الثورة الاقتصادي
الثلاثاء ٢٠ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ١ مارس ٢٠٠٥م العدد ١٤٧٢٠)
Tue,. 1 Mar 2005 .. 20/1/ 1426 - No، (14720)